هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال

جامعة AMA العالمية - البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 28-29 سبتمبر 2009

قائمة المحتويات

1.عملية مراجعة البرامج الأكاديمية 1

2.المؤشر (1) المنهج الدراسي 4

3.المؤشر (2) كفاءة البرنامج 11

4.المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 18

5.المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة 22

6. الاستنتاج 27

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2010

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربع التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر 1: **المنهج الدراسي**

المؤشر 2: **كفاءة البرنامج الأكاديمي**

المؤشر 3: **المعايير الأكاديمية للخريجين**

المؤشر 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

يكون الحُكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

(i) البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**

(ii) هناك قدَر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفاءه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**

(iii) البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في جامعة AMA العالمية – البحرين

لقد تمت مراجعة البرنامج الأكاديمي بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال في جامعة AMA العالمية – البحرين (AMAIUB) من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (HERU) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (QAAET) بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين.

يقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدمت بها جامعة AMA العالمية – البحرين وكلية العلوم الإدارية والمالية التابعة لها، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية.

تم إخبار جامعة AMA العالمية – البحرين من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي / هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أن برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال سيكون عرضة للمراجعة خلال الزيارة الميدانية التي ستجري في سبتمبر 2009. من أجل التحضير لمراجعة البرنامج، قامت جامعة AMA العالمية – البحرين بإجراء تقييم ذاتي لبرنامجها وقدمت تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته في اليوم المتفق عليه في يونيو 2009.

جرت مراجعة نوعية البرنامج خلال الزيارة الميدانية التي تمت في يومي 28 و29 سبتمبر 2009. يسجل هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة والتي توصلت إليها لجنة المراجعة. من المتوقع أن تستفيد كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة AMA العالمية – البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير وذلك من أجل تعزيز برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال.

بدأت جامعة AMA العالمية – البحرين في تقديم برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال في عام 2002. بتواجدها ضمن كلية العلوم الإدارية والمالية التابعة لجامعة AMA العالمية – البحرين، فإن درجة بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال هي واحدة من سبعة برامج تقدم حالياُ من قبل كلية العلوم الإدارية والمالية. تتضمن البرامج الستة الأخرى بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية لمرحلة ما قبل التخرج (كانت تدعى سابقاُ بكالوريوس الآداب في الدراسات الدولية)، بكالوريوس العلوم في هندسة الميكاترونك، بكالوريوس العلوم في الهندسة المعلوماتية، بكالوريوس العلوم في علوم الحاسب، ودرجات ما بعد التخرج والتي تضم ماجستير العلوم في علوم الحاسب وماجستير إدارة الأعمال.

في يونيو 2009 كان هناك 1162 طالب بدوام كامل و1458 طالب بدوام جزئي مسجلين في درجة بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال. لقد ازداد العدد الكلي للطلاب المسجلين في البرنامج بشكل كبير منذ عام 2002. لقد نمى برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال من 81 طالب مسجل في عام 2002، إلى ما مجموعه 2620 طالب مسجل في يونيو 2009، مما يجعله أكبر البرامج في جامعة AMA العالمية – البحرين.

هناك طاقم تعليمي مكون من 49 مدرساً يعملون بدوام كامل و28 يعملون بدوام جزئي في برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال. بالإضافة إلى طاقم المدرسين من كلية العلوم الإدارية والمالية الذين يساهمون في البرنامج، هناك 52 مدرس أكاديمي من كليات أخرى ضمن جامعة

AMA العالمية – البحرين يساهمون في تقديم البرنامج (35 منهم من مركز التعليم العام و17 موجودون في كلية دراسات الحاسوب).

لقد تمت مراجعة محتوى برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال منذ إطلاقه في عام 2002. لقد تم تعديل تعليمات البرنامج والتي تتعلق بالعدد الأدنى من الوحدات التي تؤخذ في الفصول الدراسية وملامح محتوى المقرر الدراسي الإجباري خلال السنة الأكاديمية 2007 – 2008 بما ينسجم مع سياسة مجلس التعليم العالي / وزارة التربية والتعليم.

يتكون برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال من إطار عمل متدرج يؤمن للطلاب التخرج وهم يحملون شهادات بمستويات الدبلوم، الدرجة العلمية المرافقة، البكالوريوس.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج المعنيّ بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم انجازات الطلبة وينبغي أن يكون المنهاج ملائما للغرض المنشود.

2.1 يعطي تقرير التقييم الذاتي نظرة واضحة حول الرؤية والرسالة التي تقوم عليها المؤسسة بشكل عام والقسم الذي تشتمل عليه. تعطي النظرة العامة على أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة بعض المؤشرات حول التوجه الأكاديمي الشامل للبرنامج وتسلط الضوء على أهمية تطور الطلاب مع التركيز الأكاديمي على التطوير و تطبيق المهارات التقنية ومهارات حل المشاكل على أسس مهني. على كل حال، فإن مخرجات التعلم المطلوبة تركز بشكل أساسي على تطوير الإدراك المعرفي، الفهم والقدرة على التطبيق. يبدو أن هناك تركيز قليل نسبياً على المستوى الأعلى من التعلم بما يتصل بالقدرة على إجراء نقد وتقييم تجميعي في المجالات الأكاديمية.

2.2 هناك بعض الأدلة الموجودة ضمن تقرير التقييم الذاتي التي تشير إلى وجود محاولة لعمل توازن بين تطوير المعارف والمهارات من خلال مقاربة شاملة في تطوير وتقديم المنهج الدراسي.

2.3 إن المقررات الدراسية / المواضيع المحتواة في البرنامج مشابهة بشكل عام لتلك المتوقع وجودها في درجة معلوماتية الأعمال. تُقدم بعض الخيارات المحدودة في المقرر الدراسي ضمن بنية البرنامج الأكاديمي.

2.4 إن ما استشهد به في تقرير التقييم الذاتي حول المراجعة التي تمت للمنهج الدراسي خلال 2007 – 2008 والتي أدت إلى تقديم محتوى أكاديمي جديد يتضمن مقررات دراسية جديدة في مجالات مثل "تاريخ البحرين" و"البنوك والتمويل الإسلامي" هي مؤشرات تدل على الرغبة في جعل سياق المحتوى الأساسي لبرنامج المنهج الدراسي متماشياً مع الثقافة المحلية وشروط الأعمال التجارية.

2.5 على الرغم من أن الابتكارات الأخيرة التي أدخلت على المقررات الدراسية قد أظهرت بعض المقدرة على عكس وتحسين المنهج الدراسي الموسع، لم تجد لجنة المراجعة أي دليل على

وجود آليات رسمية لتضمين وجهات نظر الطلاب الموجودين حالياً أو الشركاء الخارجيين الأساسيين في تطويرات المنهج الدراسي الحديثة. على كل حال يمكن للطلاب الحاليين أن يقدموا مقترحات وملاحظات من خلال المسوح الطلابية التي تتعلق بالمقررات الدراسية المنفصلة والموجودة حالياً.

2.6 إن محاولة التجاوب مع متطلبات تهيئة الطالب الجديد من خلال تطوير عنصر "التأقلم" ضمن المنهج الدراسي يسهل تفهم الطلاب لحياة الجامعة، حيث تعتبر محاولة لتبني أسلوب الممارسة الجيدة.

2.7 عند الأخذ بعين الاعتبار مجال الخبرة، وخلفيات الطلاب وما تعلمه الطالب مسبقاُ كطالب بدوام كامل أو دوام جزئي، ومجال الكفاءات في استخدام اللغة الانكليزية، فإنه يُنصح، من حيث المبدأ، بمحاولة زيادة دور البرامج الأساسية من خلال التقديم الإضافي للمقررات التي ترمم معلومات الطلاب مثل الرياضيات واللغة الانكليزية ضمن نماذج معينة والتعليم الإسلامي وتحسين اللغة العربية للمواضيع التي تدرس باللغة الانكليزية.

2.8 ليس هناك مؤشر في تقرير التقييم الذاتي يشير إلى وجود إطار عمل يقود إستراتيجية التعليم والتعلم لبرنامج هذه الدرجة العلمية يوضح كيفية تحديد مخرجات التعلم المطلوبة وذلك ضمن تدريجات إطار المنهج.

2.9 ليس واضحاً في تقرير التقييم الذاتي كيف تم استيعاب مجريات الأعمال والإدارة وتقنية المعلومات في هذا البرنامج. كما هو الحال في كل البرامج الهجينة، هناك احتمال أن لا يتم التكامل بشكل تام بين اثنين من هذه المجريات إما من حيث العلاقة مع تصميم المنهج الدراسي وطريقة إيصاله للطلاب أو من حيث ما هو مفهوم من قبل الطلاب. قد يكون عقد ورش عمل هو إحدى الطرق لتحقيق هذا الأمر. تتوقع لجنة المراجعة أن قضية التكامل بين الأعمال / تقنية المعلومات خلال وضمن محتوى المقرر الدراسي بالترابط مع المخرجات المخطط تحقيقها، التعليم والتعلم، وتقييم الاستراتيجيات، يجب أن تطور بشكل كامل أكثر. إن غرس أسلوب التعلم الفعال ضمن المنهج الدراسي من خلال مجموعة من المحاضرات التوجيهية يظهر ممارسة جيدة في هذا المجال.

2.10 يبدو أن هناك إدراك متزايد من قبل بعض من أعضاء هيئة التدريس للحاجة إلى مراجعة البرنامج وتحسينه. هناك دليل على وجود ممارسة تعكس هذا الشيء في بعض النواحي، على سبيل المثال، ما ينشأ عن مراجعة المنهج الدراسي، تصميم المقرر الدراسي وتطبيقه، وتضمين مجموعة المحاضرات التوجيهية.

2.11 إن تضمين مقررات دراسية إلزامية إضافية من أجل ضم المزيد من الساعات التدريسية، يضع البرنامج الآن ضمن سياق ينسجم مع متطلبات الساعات التدريسية الدنيا لوزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين للحصول على الدرجة العلمية للبرامج التي تُقدم من خلال ثلاثة فصول دراسية في السنة.

2.12 هناك بعض الأدلة على وجود تغذية راجعة سريعة لأداء الطلاب وذلك فيما يتعلق بالأمور التكوينية والتجميعية.

2.13 تود اللجنة **الإشادة** بالنقاط التالية في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي:

- هناك بعض الأدلة على وجود محاولة لتوفير تقدم في مجال المعرفة ولتسهيل تأقلم الطالب مع سياسات البرنامج وتعليماته من خلال تقديم مادتي "التأقلم 1 و2".
- هناك بعض المحاولات الواضحة لجعل المقررات ضمن السياق المحلي من خلال تبني بعض المقررات مثل "البنوك والتمويل الإسلامي" وما شابهها من مقررات دراسية.
- غرس مبدأ التعلم الفعال في المنهج الدراسي من خلال ورشة عمل أو محاضرات توجيهية، يظهر ممارسة جيدة في هذا المجال.
- يظهر أن هناك إدراك متزايد من قبل بعض من أعضاء الطاقم التدريسي إلى الحاجة لمراجعة وتحسين البرنامج.
- إن إدخال مقررات إلزامية إضافية من أجل ضم المزيد من الساعات التدريسية يضع البرنامج الآن ضمن سياق ينسجم مع متطلبات الساعات التدريسية الدنيا لوزارة التعليم في مملكة البحرين للحصول على الدرجة العلمية للبرامج التي تُقدم من خلال ثلاثة فصول دراسية في السّنة.

- هناك دليل على وجود ممارسة تعكس الرغبة في التطوير في بعض النواحي، على سبيل المثال، ما ينشأ عن مراجعة المنهج الدراسي، تصميم المقرر الدراسي وتطبيقه، وتضمين مجموعة المحاضرات التوجيهية.
- هناك بعض الأدلة على وجود تغذية راجعة سريعة لأداء الطلاب وذلك فيما يتعلق بالأمور التكوينية والتجميعية.

2.14 فيما يتعلق بالتحسينات، **توصي** اللجنة القسم القيام بما يلي:

- معالجة عدم التوازن في المنهج الدراسي فيما يتعلق بأهداف المقررات الدراسية من حيث التركيز على المعرفة والفهم. بشكل خاص، يجب على فريق البرنامج تضمين البرنامج المزيد من التركيز على تطوير الفهم العميق لدى الطلاب وزيادة قدراتهم على التقييم الدقيق للنظريات، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الفرص في مجال تطبيق حل المشاكل في كل مستويات البرنامج.
- التجاوب بشكل واف مع الحاجة المُدركة من أجل التكامل الفكري والعملي بين مجريات مقررات "المعلوماتية" و "الأعمال" المنفصلة وذلك ضمن كل مستويات الدراسة. بالإضافة إلى توضيح كيف لاستراتيجية التعليم والتعلم الموضوعة أن تسهل عملية التكامل هذه.
- معالجة حاجة البرنامج إلى ضرورة إقامة الدليل المناسب على وضع الحدود (بين المستويات) من اجل تعميق المعرفة والفهم أكثر ابتداءً من المستوى 1 إلى المستوى 3. إن نقص البيانات الداعمة الكافية في هذا المجالات يقود لجنة المراجعة إلى الاستنتاج أنه فيما يتعلق بتحديد المستويات الإجمالية لمخرجات التعلم المطلوبة، والحاجة لتعميق المعرفة، والقدرة على الانتقاد، وتطبيق النظرية على الممارسة العملية، وبناء المعرفة من الفهم في المستويات الدراسية الأعلى، لا يوجد دليل واف. من وجهة نظر لجنة المراجعة يعتبر هذا حذف لمادة معينة وذلك فيما يتعلق بالتواصل مع تصميم برنامج المنهج الدراسي، ومحتواه وفلسفة البرنامج نفسه.
- فيما يتعلق بتلاؤم المنهج الدراسي بين المستويات وضمن المقررات، لاحظت لجنة المراجعة أن هناك دليل في بعض الحالات على وجود بعض المقررات الإلزامية التي تتشابه كثيراً مع مقررات إلزامية أخرى وأن المحتوى الأكاديمي لهذه المقررات قد تم أخذه

من نفس مصدر المعارف، (على سبيل المثال، مقررات "إدارة مصادر المعلومات" و "إدارة نظم المعلومات"" والتي تستخدم طبعات مختلفة من نفس الكتاب). من وجهة نظر لجنة المراجعة يجب تحديد مثل هذا التكرار في المنهج الدراسي وإزالته من البرنامج على أساس موضوعي كما يجب التعرف على كل المصادر المستقبلية الممكنة للتكرار ومعالجتها. بالإضافة إلى ما سبق، تنصح لجنة المراجعة بقوة أن يتم وضع آلية أكاديمية رسمية، على مستوى البرنامج، من أجل تحديد ومعالجة هذا التداخل في المنهج الدراسي والتكرار وأن يتم تطبيق هذه الآلية على البرنامج بشكل كامل وصارم ونظامي، وذلك من أجل منع حدوث التكرار مجدداً للمحتوى الأكاديمي.

- تأمين فلسفة واضحة للمقررات الدراسية تكون منطقية وأساسية وذلك للتصميم الكلي للبرنامج، ولمحتوى المنهج الدراسي، و لمخرجات التعلم المطلوبة، ولرسم إستراتيجية عامة للتعليم والتعلم يتم تبنيها ضمن وخلال البرنامج.
- فيما يتعلق بالمخطط العام للمنهج الدراسي، يبدو من الدليل المقدم إلى لجنة المراجعة، أن هناك نقص في التفريق الكافي بين ما يتم تحقيقه على مستوى المهارات عبر المقررات الدراسية وفيما بينها. أي أن كل مربعات ما يتم تحقيقه من مهارات مخرجات التعلم المطلوبة قد تم تأشيرها في خارطة برنامج المنهج الدراسي. لم يكن هناك، من خلال الزيارة الميدانية، دليل على وجود تفسير واف أو وصف لتطور المهارات ضمن وعبر المقررات الدراسية أو بين المستويات، على الرغم من تكرار الفرص التي أعطيت للجنة الداخلية للجامعة لذلك.
- لقد ظهر للجنة المراجعة أن هناك انحراف بنسبة (70% أكاديمي عام – 30% سياق بحريني) باتجاه وضع معيار قياسي للمحتوى الأكاديمي العام أكثر منه للمحتوى المحلي. هذا التوازن ليس مدعوماً بشكل كافي من خلال أي تبرير واف، (أي من خلال: نوعية مواد التعليم والتعلم، تبني أحدث التقنيات، استراتيجيات التعليم والتعلم ...الخ). وبالفعل فإن جزء من الجهود نحو التحول إلى المحلية يبدو كنتيجة للمتطلبات المحلية لوزارة التربية والتعليم أكثر من كونه حكم أكاديمي مستقل لبعض من أفراد هيئة التدريس العاملة في البرنامج.

- بالاعتماد على الأدلة المقدمة من الطلاب الذين يتبعون البرنامج حالياً، وذلك من خلال إبداء الملاحظات والآراء شفهياً للجنة المراجعة، ظهر أن عدد من الطلاب يدركون أن التواصل لدى هيئة التدريس هو أقل مما ينبغي وذلك فيما يتعلق بمنطق وتضمين تغيير التوازن في الساعات التدريسية المعتمدة للبرنامج كنتيجة للمتطلبات التعليمية لوزارة التربية والتعليم البحرينية. يجب أن تتم معالجة فجوة التواصل هذه.
- كان واضحاً بالنسبة إلى لجنة المراجعة أن هناك نقصاً في الفهم العميق الكافي وفي التقدير الدقيق من قبل بعض المدرسين لاختلاف خبرة الطلاب في برنامج بكالوريوس العلوم في معلوميات الأعمال عنها في برامج جامعة AMA العالمية – البحرين الأخرى وعن البرامج في أماكن أخرى. يجب أن تتم معالجة هذه الفجوة في فهم المدرسين وفي تقديرهم الدقيق من قبل كلية العلوم الإدارية والمالية.
- لم يكن واضحاً بشكل كافي بالنسبة إلى لجنة المراجعة الأسباب الكامنة وراء التوازن بين محتوى مقررات المعلوميات ومحتوى مقررات الإدارة العامة في محتوى المنهج الدراسي الهجين، لا في مرحلة ما قبل الزيارة الميدانية ولا أثناء تواجد اللجنة خلال الزيارة الميدانية التي استمرت يومان. يجب أن تتم معالجة هذا الحذف من قبل فريق البرنامج في الكلية.
- فيما يتعلق بالإدارة المستمرة للبرنامج، فيبدو التركيز على الإجراءات الإدارية زائداً وأكثر من التركيز على العمليات الأكاديمية والتي تتعلق بمراجعة البرنامج، وتطوير المقررات، والابتكارات في تصميم المنهج الدراسي وأيضاً الاجراءات المتعلقة بتطوير استراتيجيات التعليم والتعلم. يجب أن تتم معالجة مسألة التوازن بين العمليات الأكاديمية والإدارية من قبل فريق البرنامج.
- من مناقشات لجنة المراجعة مع ممثلي البرنامج ظهر أن المدرسين الرئيسيين لا يتفهمون بشكل كافي كيف تتناسق المقررات المنفصلة مع بعضها بحيث تقدم خبرة أكاديمية متكاملة وتامة بمجملها لطلاب البرنامج. يجب أن تتم معالجة الفجوة في فهم المدرسين وتقديرهم الدقيق لهذه المسألة من قبل الطاقم التدريسي.
- من الدليل المقدم إلى لجنة المراجعة، ظهر نقص في المنطق الأكاديمي الواضح ونقص في فلسفة المقررات الرئيسية بالنسبة إلى مجمل تصميم البرنامج، محتوى المنهج الدراسي،

التوازن بين مخرجات التعلم المطلوبة، والإستراتيجية العامة للتعليم والتعلم التي تم تبنيها في البرنامج. عند سؤالهم، كرر أعضاء فريق البرنامج التركيز على المقررات المنفصلة التي كانوا مسؤولين عنها وبدوا غير قادرين على شرح المدى الذي يمكن أن يكون فيه إطار العمل العام أو البنية الأكاديمية، أساساً في تصميم البرنامج وطريقة تقديمه. إن النقص الظاهر في الفهم العميق عند بعض أعضاء فريق البرنامج في منطق البرنامج (المشتق أكاديمياً) والنقص الظاهر في إدراك العوامل الأكاديمية والمهنية الرئيسة لتصميم البرنامج كانت السبب وراء القلق الشديد لدى أعضاء لجنة المراجعة.

- هناك حاجة لتقديم سبب مدعوم وواضح يكمن خلف التوازن بين محتوى مواد المعلوماتية والإدارة العامة في المنهج الدراسي الهجين. لم يكن المحتوى واضحاً بشكل كاف بالنسبة إلى لجنة المراجعة، لا في مرحلة ما قبل الزيارة الميدانية ولا خلال الزيارة الميدانية التي استمرت يومان. يجب أن تتم معالجة هذا النقص من قبل فريق البرنامج.

2.15 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنّ البرنامج **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.**

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التدريس، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم والطريقة المتبعة في قبول الطلبة في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 إن وجود متطلبات تقتضي من المتقدمين للبرنامج أن يخضعوا لفحص دخول إجباري في معلوماتية الأعمال واللغة الانكليزية من أجل تحديد الممارسات التي تسبق عملية التعلم وإعطاء مقررات الأعمال الرئيسية وتطبيق تقنيات المعلومات، لهو باعث للرضى. وكذلك وضع الطلاب "الأضعف" في دورات دراسية ترميمية في المواد الأساسية.

3.2 حيث إن ثلثا الطلاب المقبولين آتون مباشرة من المدرسة الثانوية أما الثلث الباقي فهو من الطلبة المنتقلين أو ذوي الخبرة العملية. تدعي جامعة AMA العالمية – البحرين أن قدرتها تكمن في إمكانيتها على جعل محتوى برنامجها وفي مرحله مبكرة ملائماً من خلال مجموعة من المهارات. على كل حال، فقد تم تقديم دليل ضعيف من خلال تقرير التقييم الذاتي وخلال الزيارة الميدانية، على المدى الذي وصل إليه هذا الطموح. وجدت لجنة المراجعة دليلاً ضعيفاً على وجود أي سياسة تتعلق بهذا الأمر أو أي ممارسة واضحة قد طبقت في هذا المجال.

3.3 يُدرس الطلاب البالغ عددهم 2620 المسجلين في جامعة AMA العالمية – البحرين – كلية العلوم الإدارية والمالية، 129 مدرساً بدوام كامل أو بدوام جزئي وذلك يتضمن طاقم المدرسين من مركز التعليم العام ومن كلية دراسات الحاسوب. لذلك فإن الجامعة على ما يبدو تفي بالمتطلبات العامة لمجلس التعليم العالي / وزارة التربية والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يطلب من أعضاء الهيئة التدريسية أن يخصصوا على الأقل 3 ساعات في الأسبوع من أجل الأبحاث و6 ساعات من أجل إرشاد الطلاب (ساعات الاستشارة). بينما يبدو أن هناك دليل كاف على تكريس أعضاء هيئة التدريس لأنفسهم وتواجدهم من أجل إرشاد الطلاب، ليس هناك أي دليل على وجود نواتج أبحاث مهمة يقوم بها هؤلاء الأعضاء.

3.4 يبدو بشكل عام أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية والآخرون الذين يسهمون في البرنامج كاف من حيث الكمية. على كل حال، فإن أعضاء الهيئة التدريسية وعلى مختلف المراتب، لديهم عبء تدريسي لمدة 21 ساعة، يجمع إلى 6 ساعات استشارية و3 ساعات أبحاث حيث يصل العدد إلى ما لا يقل عن 30 ساعة عمل. بينما يبدو هذا على أنه ضمن الحد الأعلى المحدد من قبل مجلس التعليم العالي، يعتبر هذا العبء زائد كونه مطبق بشكل مستمر خلال كل الفصول الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤهلات الأكاديمية والخبرة المهنية التي يتمتع بها المدرسون الرئيسيون، كما هو موضح في السير الذاتية، التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، تبين إنجازات أكاديمية عادية لأعضاء الهيئة التدريسية، مع ناتج أبحاث قليل و خبرة أكاديمية سابقة بسيطة للعديد منهم. كما أن التنوع قليل في بنية الهيئة التدريسية حيث أن معظم المدرسين جاؤوا من بلد واحد.

3.5 تقوم الجامعة بتمرين دوري، (تقييم احتياجات التدريب) وذلك من أجل تحديد احتياجات التطوير المطلوبة لأعضائها من الهيئة التدريسية. ولكن قائمة المحاضرات وأنواع التدريب الأخرى التي عقدت كنتيجة لإجراء هذا التمرين ترتبط بالمهارات الأساسية لأكاديمي الجامعة والذين يتوجب عليهم الإلمام بها قبل الحصول على العمل (على سبيل المثال، إدارة الوقت والإجهاد، إدارة غرفة الصف، ....الخ). عند أي معدل، أن تطوير أعضاء الهيئة التدريسية يغطي عادةً مجالات تعلم أكثر تطوراً كتلك التي تتعلق بالممارسات التدريسية الجديدة في الصف، الخبرة الجديدة في المقرر، دعم الأبحاث، حضور المؤتمرات، ...الخ. لا يوجد دليل على وجود مثل هذا الدعم.

3.6 يبدو أن أعضاء الهيئة التدريسية في برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال حالياً لا يقومون بعمل أية أبحاث وأن تدريسهم يعتمد بشكل أساسي على المهارة وعلى النظريات العلمية بشكل ثانوي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التفاصيل المعطاة إلى لجنة المراجعة والتي تتعلق بنواتج الأبحاث من قبل المدرسين لا تبين بشكل واضح وجود أي دعم لتحقيق أهداف البرنامج ولا المحتوى الأكاديمي. بينما تم تقديم ميزانية ذات حجم كبير كدليل على تغيير الاتجاه الذي تتبعه جامعة AMA العالمية – البحرين، فإن لجنة المراجعة تعبر عن قلقها تجاه إمكانية تطبيق إستراتيجية الأبحاث (إذا كان هناك أي إستراتيجية) وذلك بما يتعلق بإضافة القيمة إلى برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال. على الرغم من تخصيص ما يبدو أنه مبالغ كبيرة من أجل تغطية التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للأبحاث، ليس من الواضح كيف لمثل هذه الأموال

أن تتقاطر على الأعباء المحملة على عاتق أعضاء الهيئة التدريسية وترتبط بالفعالية الأكاديمية، مثل حضور المؤتمرات، التدريب على الأبحاث، الخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن هدف نشر عدد من المجلات المعدة داخلياً يعكس المحاولة على ما يبدو للتماشي مع المتطلبات الجديدة للأبحاث التي وضعها مجلس التعليم العالي. على كل حال، فإن لجنة المراجعة تتوقع أن يتم تبني إستراتيجية أبحاث أكثر عملية والتي سوف تعمل على نشر وتوطين "ثقافة الأبحاث" من أجل تسهيل نشوء المناخ الملائم لأعضاء الهيئة التدريسية لإنتاج أبحاث بنوعية عالية والتي يمكن أن تنشر في مساقات المراجعة الندية سواء في المجلات أو المؤتمرات.

3.7 تتواجد جامعة AMA العالمية – البحرين في حرم جامعي حديث في سلماباد والذي صمم خصيصاً من أجل استضافة البرامج المماثلة لبرنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال. لقد كانت مختبرات الحواسب مجهزة بشكل جيد وتدار من قبل موظفين مؤهلين. تشير الجداول الزمنية لمواعيد المقررات في كل مختبر إلى مستوى إشغال عالي. كان من دواعي قلق لجنة المراجعة أنه عند الأخذ بالحسبان الطبيعة المكثفة لدروس الحاسوب في برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال، أن لا يكون هناك وقت "إضافي" للطالب من أجل القيام بعمل مخبري مستقل خارج نطاق الوقت الرسمي للدرس. تم تقديم جداول الوقت للمختبر وهي تعطي على ما يبدو الوقت الضروري لعمل الطالب الإضافي.

3.8 لم تبدو المكتبة أنها تضم عدد كافي من المجلات الأكاديمية والنصوص في المجموعة التي راجعتها لجنة المراجعة. بدت معظم الكتب المتوفرة في المكتبة على أنها نسخ متعددة من الطبعات الأولى للكتب الدراسية، كما ضمت المجموعة وبشكل نسبي عدد قليل من المراجع. وبشكل مشابه، لم تظهر أي مجموعة أكاديمية من المجلات بشكل منفصل فيما عدا بعض المنشورات المحلية وعدد واحد من مجلة أكاديمية نشرتها جامعة AMA العالمية – البحرين. من الناحية العملية، بدت المكتبة أنها تمتلك مساحة محدودة. عند الأخذ بعين الاعتبار عدد الطلاب، يبدو أن مكان جلوس الطلاب المخصص لهم بشكل رسمي محدود نسبياً. على كل حال، فهناك مواقع عمل مخصصة للمكتبة وللبحث عن البيانات. أكد موظفو المكتبة توفر عدد من المصادر من خلال الانترنت عبر مدخل الانترنت لجامعة AMA العالمية – البحرين بما يتضمن الدخول من خارج الشبكة الداخلية للحرم الجامعي. على كل حال، خلال زيارة جامعة AMA العالمية – البحرين لم يكن أعضاء لجنة المراجعة قادرين على تأكيد هذا الإدعاء، حيث

أنهم لم يستطيعوا الوصول إلى تلك المصادر من موقع الجامعة من خلال السيرفر المحدد في مكتبة جامعة AMA العالمية – البحرين.

3.9 كان من دواعي قلق لجنة المراجعة نقص الدليل على وجود البنية التحتية الأساسية للتعلم الالكتروني من أجل طلاب الدوام الكامل أو الدوام الجزئي. هذا النقص في التعلم الافتراضي والتعلم الالكتروني المدعوم كان مفاجئاً بشكل خاص لوجوده في برنامج معلوماتية الأعمال. بشكل مشابه، فلا يوجد صفوف "ذكية" مزودة بأجهزة العرض المكبرة مما يتطلب من الموظفين حمل المعدات جيئةً وذهاباً مما يظهر معايير نقل مواد متدنية وقسم إمدادات مثقل. على كل حال، فإن تقرير التقييم الذاتي يعترف بهذا الواقع كونه بحاجة إلى تحسين. سمعت اللجنة تأكيد خلال الزيارة على أن الجامعة تتجه نحو تطبيق الصفوف الذكية.

3.10 يتم تعريف الطلاب الجدد على القضايا الأكاديمية عند قبولهم، حيث تم تضمين دورتين دراسيتين "التأقلم 1 و2" في المنهج الدراسي من أجل أقلمة الطلاب مع كل نواحي حياتهم الجامعية. أكد الطلاب خلال لقائهم مع اللجنة أنهم استفادوا من تلك الدورات، وكانوا بشكل عام سعداء من مستوى التهيئة الذي تلقوه عند انضمامهم إلى الجامعة والدعم التالي والمستمر الذي يتلقونه من الجامعة ومن أعضاء الهيئة التدريسية لبرنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال.

3.11 تظهر مجموعة من التحاليل نسبة احتفاظ تتجاوز 90% ومعدل تخرج يتجاوز 70%. يبدو تقسيم الدرجات حسب المعدل التراكمي إلى أنه يشير إلى وجود تضخم في الدرجات حيث يقدر بشكل تقريبي أن درجات 50% من عدد الطلاب الحاليين تقع في فئة "جيد جداُ" أو "ممتاز". بالإضافة إلى ذلك، فإن علامات فحص القبول قد أظهرت أداء عادي للطلاب من حيث الاستيعاب مع سيطرة درجة "متوسط" إلى "ضعيف" بالنسبة إلى عدد كبير من الطلاب. لم يتم تقديم علامات التوجيهية (وهي علامات النجاح في نهاية المدرسة الثانوية) بالرغم من طلب لجنة المراجعة ذلك. لم يكن واضحاً الوقت الذي يصرفه الطلاب في البرامج الترميمية قبل أن يسمح لهم بالدخول إلى برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال. بالاعتماد على مدة بقاء الطالب المتوسطة التي تساوي 3.5 سنة حتى التخرج، استنتجت لجنة المراجعة أن الطلاب يصرفون بالمتوسط فصل دراسي واحد فقط في الصفوف الترميمية والذي يعتبر وقت قصير نسبياً بالمقارنة مع مستويات القبول العام والتي تعكس الإمكانيات العادية للمقبولين.

3.12 تفصل "دراسة متابعة" خريجي برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال لعام 2008 وضع الطلاب فيما بعد التخرج من حيث الأماكن التي تم توظيفهم فيها ولكنها لا تقدم أية معلومات مفيدة لا من الخريجين ولا من أصحاب العمل. على الرغم من أن الجامعة لا تقدم أي خدمات توظيف لخريجيها من برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال، يبدو أنهم يبلون بلاءً جيداً حيث أن معظمهم يحصل على وظيفة أو يتابع التعليم بعد مرحلة التخرج. من المفيد السعي للحصول على ملاحظات الطلاب وآرائهم حول نوعية برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال وفيما بعد درجة رضا أصحاب العمل حول نوعية التدريب الذي تقدمه جامعة AMA لخريجيها.

3.13 بشكل عام، كان من الصعب بالنسبة للجنة المراجعة أن تحصل على بيانات مفصلة، دقيقة وشاملة حول الطلاب والأمور الأكاديمية المتعلقة بهم. هذا ما قد يشير إلى غياب برنامج فعال وعملي لإدارة المعلومات، والذي يُمكّن من متابعة البيانات العملية الهامة والتي تتعلق ببرنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال.

3.14 تود اللجنة **الإشادة** بالنقاط التالية في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج:

- بشكل عام، يبدو أن هناك توفير ملائم للمصادر المادية ومصادر المواد للمجموعة الموجودة حالياً من الطلاب.
- يبدو أن تبني تقييم كفاءات الطلاب وتدريبهم عند الدخول إلى الجامعة كاف.
- فيما يتعلق بهيئة المدرسين، هناك بعض الأدلة على وجود تدريب أثناء العمل مع استخدام أسلوب المحاضرات لرفع كفاءات المدرسين.
- تبدو المبادرات الأخيرة التي تتعلق بتخطيط الأبحاث وتخصيص المصادر مشجعة.
- يعتبر استخدام الهياكل الإدارية الرسمية وتأسيس اللجان التي ترتبط بالتعاون في مجال الأبحاث من المكونات الإيجابية.
- هناك بعض الأدلة على وجود مبادرات لتحسين سياسة الموارد البشرية من أجل توظيف مدرسين بمؤهلات أعلى وأيضاً في مجال تهيئة أعضاء الهيئة الإدارية الجدد.

3.15 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** اللجنة القسم القيام بما يلي:

- يتطلب البرنامج تحسين مقدرة المدرسين والطلاب على الوصول إلى المواد الأكاديمية الهامة، مثل قواعد البيانات عبر الانترنت، المجلات، وتحسين فرص التعلم الالكتروني.
- يجب أن يكون هناك تحسين في مواصفات أعضاء الهيئة الأكاديمية وذلك من أجل أن تكون متناسبة أكثر مع التوقعات الخارجية لكفاءات الهيئة التدريسية. يجب أن يتضمن هذا الأمر استمرار الاتجاه نحو توظيف المزيد من المدرسين من حملة شهادة الدكتوراه، زيادة عدد المدرسين من الذين يمتلكون خبرات سابقة من عملهم في مجال التعليم العالي، وتعيين مدرسين جدد من عدد من المناطق الجغرافية وذلك من أجل تقوية التنوع الأكاديمي والثقافي أكثر ضمن أعضاء الهيئة التدريسية القائمة على البرنامج.
- سوف يستفيد البرنامج من أعضاء هيئة تدريسية مدربين أكثر على القيام بالأبحاث. يجب أن تبذل جامعة AMA العالمية – البحرين جهداً كبيراً من أجل تأمين فرص كافية للقيام بالأبحاث لأعضاء الهيئة التدريسية في البرنامج بما يتضمن تخفيف العبء التدريسي وتوظيف المزيد من المدرسين الذين لديهم درجات حقيقية في مجال الأبحاث. إن وجود نظام للمكافآت والحوافز يعطي ميزة للأبحاث سوف يقوي ثقافة البحث المفقودة حالياً. يجب أن تعتمد إستراتيجية الأبحاث الأصلية على خلق الظروف المناسبة للأكاديميين من أجل النشر في مساقات تتم مراجعتها مع نظرائهم،في كل من المجلات والمؤتمرات. يجب أن يفيد أعضاء الهيئة التدريسية القائمون على البرنامج أنفسهم من الفرص الجوهرية للتدريب على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا وتطبيقاتها في مجالات اختصاصهم كذلك من تلقيهم التدريب على أحدث الممارسات التدريسية في معلوماتية الأعمال.
- يجب أن يضمن تخطيط البرنامج توفر الوقت الكافي في المختبر من أجل التدريب المستقل للطلاب. يجب على جامعة AMA العالمية – البحرين أن تراقب عن كثب نسبة إشغال المختبر وتقوم بالإجراءات المناسبة من أجل تجنب الاستخدام المفرط لمصادر المختبر.
- يجب أن يستثمر المختبر في الاستحواذ المتناسب، وذلك فيما يتعلق بحجم وسعة ومتطلبات البرنامج الأكاديمي، المراجع الجديدة والنصوص الأكاديمية، وتوفير مجموعة كبيرة من المجلات الأكاديمية التي تعكس خطة الأبحاث المزمعة.

- كون نوعية استيعاب البرنامج تعتمد بجزء كبير منها على نتائج البرامج الترميمية، يجب على جامعة AMA العالمية – البحرين أن تراقب عن كثب برامجها الترميمية للتأكد من أن الطلاب المؤهلين فقط هم الذين يتقدمون نحو برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال. بشكل خاص، يجب تحديد أسباب إعطاء علامات أكثر من اللازم، والتي تقود إلى التضخم المفرط في الدرجات، بشكل أكثر دقة، مع مراقبتها من قبل مدرسي البرنامج ووضع إستراتيجية موضع العمل من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من إمكانية التعرض لمثل هذا الإفراط في إعطاء العلامات مرة أخرى.

3.16 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج الأكاديمي **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج الأكاديمي.**

3 المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 هناك تعاون مع جامعة AMA الفلبين بما يتعلق بمحتوى المنهج الدراسي ووضع المعايير القياسية. بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين تنظم عمل جامعة AMA العالمية – البحرين والمؤسسات التعليمية المحلية الأخرى. بالاعتماد على الأدلة المقدمة إلى لجنة المراجعة، فإن هذه التعليمات تبدو وكأنها تنسجم وتدخل ضمن تصميم البرنامج وسياسات توظيف المدرسين.

4.2 يبدو أن هناك التزام عام، من حيث المبدأ، من قبل المؤسسة وفريق إدارة البرنامج على إجراء المقايسة الخارجية في كل من المجال الأكاديمي والمجال التدريبي. هناك بعض الأدلة على تقديم مكونات القيمة المضافة وذلك في ما يتعلق بنسب الاستبقاء الأكاديمي والتقدم الأكاديمي للطلاب.

4.3 هناك معدلات عالية من نسب استبقاء الطلاب وتقدمهم في كل المقررات الدراسية تتراوح ما بين 70 – 80 %. هناك دليل واضح على أن تشكيل هياكل أكاديمية جديدة مثل "لجنة الشؤون الأكاديمية" و"لجنة الأبحاث" هي محاولة من قبل الكلية لتبني مقاربة نظامية وإجرائية أكثر باتجاه السياسة الأكاديمية وتطبيقها بشكل عملي.

4.4 ليس هناك دليل رسمي على التبني والتطبيق الحالي لإجراءات فعالة وعملية لاستخدام المقايسات الأكاديمية الخارجية (خارج جامعة AMA) في هذا البرنامج. على وجه الخصوص، فيما يتعلق بمتطلبات تقدم البرنامج الأكاديمي والمعايير القياسية الكلية للتخرج مثل المنظومات القياسية، لا يوجد "مراجع خارجية لها". إن غياب مثل هذا الدليل المتعلق بتبني سياسة رسمية حالية خاصة بالممتحن الخارجي هو، في نظر لجنة المراجعة، عامل محدودية رئيسي يؤثرعلى المصداقية الأكاديمية الخارجية، وعلى المحافظة وتطبيق المعايير الأكاديمية القياسية. بناء على ذلك، من وجهة نظر لجنة المراجعة، هناك حاجة واضحة وآنية

لفريق إدارة البرنامج للقيام بإجراء المقايسة الخارجية للمستويات التي يحققها الطالب والخريج، وذلك كوسيلة للمقارنة، والمحافظة على وتحسين المعايير الأكاديمية المتعلقة بتوقعات الشركاء الخارجيين الرئيسيين (الأكاديميين، الحكومة، المهنيين) وكذلك المقارنة مع المؤسسات التعليمية والبرامج المحلية المماثلة الأخرى.

4.5 حتى الآن لا يوجد أي دليل على النية باستخدام ممتحنين خارجيين أو شيء مشابه لذلك في السنة الأكاديمية القادمة أي 2009 – 2010. يبدو أن فريق البرنامج غير واثق من الكيفية التي سيقايس بها بفعالية المعايير الأكاديمية للبرنامج. بشكل مشابه، يبدو أن أعضاء هيئة التدريس غير متأكدين تماماُ فيما إذا كان الهدف من المقايسة الخارجية سيتم تحقيقه بنهاية عام 2011 أو 2013. وجدت لجنة المراجعة أن هناك نقص في الأدلة الوافية على وجود أية عمليات رسمية رئيسية من أجل التحكم بالمقايسة الداخلية الرسمية، غير تلك التي تتم من خلال الإجراءات الخاصة بشكاوى الطلاب.

4.6 هناك دليل غير كافي عن وجود تبني حالي لآلية دولية ضمن البرنامج لمراقبة، التحكم والمحافظة على المعايير الأكاديمية من أجل تخفيض التعرض لتضخم الدرجات أو إعطاء علامات أكثر مما ينبغي، إلى الحد الأدنى. هناك حاجة واضحة، من وجهة نظر لجنة المراجعة، لتطوير وتطبيق نظام من أجل التحكم الداخلي الرسمي (في جامعة AMA العالمية – البحرين) (تصحيح الأوراق مجهولة المصدر) لأعمال الطلاب، غير تلك التي تعتمد على ردود الأفعال كنتيجة لمناشدات الطلاب الأكاديمية.

4.7 هناك دليل غير كافي عن وجود آليات مباشرة وفعالة ونظامية لتسهيل الاستشارات المستمرة ووجود مساهمة رسمية من قبل الشركاء الرئيسيين الخارجيين بما فيهم أصحاب العمل ووزارة العمل، وذلك بما يتعلق بتصميم المحتوى الأكاديمي، تحديد مستوى المعايير الأكاديمية، المهارات المرغوبة عند التوظيف والمستوى العام للصناعة وللخريج من حيث الكفاءات المهنية. هذا النقص في التهيئة الخارجية للطالب هو، في رأي لجنة المراجعة، عامل محدودية رئيسي.

4.8 فيما يتعلق بنتائج أبحاث أعضاء الهيئة التدريسية، ومن أجل تقديم أساس للمحتوى والممارسة الأكاديمية المحددة الرئيسية للبرنامج، ظهر للجنة المراجعة وجود نتائج أبحاث غير كافية في

المجلات الخارجية التي تتم مراجعتها من قبل النظراء، وقصور في حضور المؤتمرات الأكاديمية (وليس الفنية) والمشاركة بها.

4.9 على ما يبدو أنه لا يوجد حالياً استخدام لامتحانات خارجية رسمية بما يتعلق بدرجة ما قبل التخرج، ولا توجد هناك أي خطط واضحة (محددة) للطريقة التي ستتم بها معالجة هذه القضية.

4.10 تود اللجنة **الإشادة** بالنقاط التالية في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين:

- يبدو أن هناك التزام عام بالمقايسة الخارجية في كل من المجالات الأكاديمية والعملية.
- هناك بعض الدلائل على تقديم مكونات ذات قيمة مضافة تتعلق بنسب الاستبقاء الأكاديمية للطلاب.

4.11 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة القسم بما يلي:

- معالجة قضية غياب سياسة استخدام ممتحن خارجي على وجه السرعة كونها عامل يحد من المصداقية الأكاديمية الخارجية والمحافظة على المعايير.
- توضيح أنه تم تطوير إستراتيجية واضحة وخطة عمل مع إطار زمني، ووضع أولويات مناسبة للمصادر وذلك من أجل معالجة نواحي القلق التي تعتري اللجنة والناجمة عن نقص المقايسة الداخلية والخارجية للمعايير الأكاديمية للبرنامج. إن عبارة "الطموح" أو الرغبة في تحقيق ما تم ذكره، لن يكون، بحسب رأي لجنة المراجعة كافياُ.
- تطوير وتوثيق نظام داخلي واضح من أجل التحكم الداخلي الرسمي بمقايسة أعمال الطلاب.
- تطوير وتوثيق نظام رسمي واضح من أجل تكوين مدخل لمساهمات الشركاء الخارجيين، بما فيهم أصحاب العمل ووزارة العمل وذلك بما يتعلق بالمعايير الأكاديمية، تصميم المقرر الدراسي، طريقة التقييم، تحديد المهارات والمعايير الكلية للتخرج.

- تطوير نظام من أجل تخصيص ومراقبة الأعباء الأكاديمية وذلك من أجل تسهيل عمل النشاطات الهامة الأخرى، بما فيها نتائج الأبحاث والمشاركة في المؤتمرات الأكاديمية.
- يجب أن يطبق فريق البرنامج نظام لإبداء الملاحظات والآراء من أجل تسهيل تحديد الكيفية التي ينظر بها خريجي البرنامج والشركاء الآخرين إلى نوعية برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال وعلاقته بسوق العمل ومن أجل قياس درجة رضا أصحاب العمل عن خريجي البرنامج.
- يجب أن يطبق فريق البرنامج نظام إدارة معلومات أكثر فعالية وعملية حتى يتمكن من أن يصبح أفضل في مجال متابعة البيانات العملية الهامة التي تتعلق بالطلاب، المقررات الدراسية، التسهيلات، الخريجين وأصحاب العمل.

4.12 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنّ البرنامج الأكاديمي **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5.المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة في البرنامج

5.1 هناك بعض الأدلة على وجود ممارسات جيدة من قبل الجامعة والكلية ضمن هذه الفئة. على سبيل المثال، هناك محاولة واضحة لتضمين ثقافة الجودة والأنظمة التابعة لها ضمن اجتماع قسم العمليات الأسبوعي، كذلك ضمن المجلس الأكاديمي للجامعة. لقد تم تشكيل "لجنة مراجعة المنهج الأكاديمي" من أجل دراسة التغيرات والتحديثات التي ستطبق على المنهج. هناك أيضاً أمثلة أخرى على الممارسة الجيدة، على سبيل المثال، صف التأقلم الأسبوعي وبرنامج التكيف للطلاب الجدد في بداية السنة الأكاديمية. يستند تقرير التقييم الذاتي إلى كتيب الطالب، كتيب أعضاء هيئة التدريس للأساتذة والكتيب الإداري للموظفين غير الأكاديميين كمراجع. يتم مراقبة انضباط الطلاب من خلال مكتب شؤون الطلاب كما يتم التعامل مع الأمور الأكاديمية من خلال عمداء الكليات.

5.2 تم مؤخراً تقديم مسوحات عن مستوى رضا الطلاب وخطط تطوير التعليم والتي تشير إلى النية في تطبيق تحسينات مستمرة ضمن البرنامج. يتم عقد اجتماعات للكلية بشكل شهري من أجل مراجعة عمليات برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال، أما الأمور العاجلة فيتم إحالتها إلى العميد والأعضاء الرئيسيين في هيئة التدريس. كان تقرير التقييم الذاتي غامضاً إلى حد ما حول الآلية التي يتم بها هذا الأمر. خلال الزيارة الميدانية، أتيحت للجنة المراجعة الفرصة لأن تقرأ محاضر هذه الاجتماعات وأصبح لديها بعض الأدلة على محاولة تحسين النوعية الأكاديمية ومراجعة الإجراءات المتبعة، هذا الأمر يبدوا انه قد حدث مؤخراً. فيما يتعلق بهذا السياق، كانت المحاضر وبيانات السياسة المتبعة التي قدمت خلال عملية المراجعة تميل نحو كونها روتينية إلى حد ما أكثر من كونها تمتلك التفكير الاستراتيجي الساعي إلى التقدم، كما أنها كانت انفعالية أكثر من كونها فاعلة. تقول اللجنة هذا، مع إدراكها التام للمدة القصيرة من الزمن والتي كان فيها البرنامج قيد العمل في فرع البحرين لجامعة AMA العالمية.

5.3 هناك بعض الأدلة على وجود محاولة لوضع معايير قياسية لإجراءات الجودة وللعمليات. على سبيل المثال، الأسلوب الذي يتم به جمع ملاحظات الطلاب وآرائهم والرد عليها. هذا يعد تحسين على العمليات الغير رسمية المستخدمة سابقاً، ومن المشجع أن الكلية قد حددت هذا المجال من أجل تحسينه وتطويره أكثر. على كل حال هناك دلائل قليلة قدمت خلال الزيارة الميدانية على أن مثل تلك الملاحظات والآراء قد أخذت بعين الاعتبار عند صنع القرارات التي تتعلق بثبات المنهج الدراسي، على الرغم من أن وجهات النظر تلك قد ظهرت في أحدث طبعة من النشرة الإخبارية التي تصدرها الجامعة. بشكل مشابه، على الرغم من أن الشركاء الخارجيين، مثل أصحاب العمل المحتملين تكلموا بإيجابية حول الخريجين الذين قاموا بتوظيفهم، كان هناك دليل محدود على أن لأصحاب العمل أولئك اي دور استشاري مع فريق البرنامج على أساس مستمر. ظهرت أمثلة على الممارسات الجيدة على شكل مشاريع ضمن الشركات والتي تعتمد على فترات تمرين قصيرة سهلتها الجامعة والكلية للطلاب، على الرغم من ذلك لم يكن واضحاً نوع المساعدة التي قدمتها الكلية إلى الطلاب من أجل الحصول على مثل فرص التمرين تلك. توجد نية من أجل توقيع مذكرة تفاهم مع الصناعات وقطاعات الأعمال المحلية، والتي ينبغي تشجيعها.

5.4 يوجد على ما يبدو برنامج ذو بنية هيكلية على مستويات الكلية والجامعة من أجل التخطيط المشترك بما يتضمن تخطيط المصروفات الرأسمالية ومصروفات العمليات وهي تتأثر بقوة بالخطة العملية السنوية وتقرير الانجاز السنوي.

5.5 في مجال تطوير الطاقم التدريسي، يرجع تقرير التقييم الذاتي إلى تقديرات احتياجات التدريب الذي يجريه قسم الموارد البشرية كمرجع وهو يظهر على أنه ممارسة جيدة، وذلك على الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي كان غامضاً بما يتعلق بالكيفية التي يتم بها هذا الأمر (أي المحتوى والأهداف). يعتمد أيضاً تقرير التقييم الذاتي على المحاضرات وورش العمل المستمرة التي يتم حضورها من قبل المدرسين وعلى رحلات الدراسة العالمية وعلى تبادل المناصب التدريسية كمراجع. على كل حال، وخلال الزيارة الميدانية لم يكن هناك دليل كافي قُدم كأمثلة عن المدرسين الذين شاركوا بمثل تلك النشاطات، خاصة بما يتعلق بالأبحاث والنشاطات الرئيسية. بالتأكيد لقد قامت الجامعة والكلية بتأسيس خطة تطوير سنوية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين من خلال خطتها في التحسين للفترة من 2008 – 2013، كما تم

تأسيس قسم للتطوير والأبحاث بميزانية مرتفعة، كل ذلك يعتبر من التطورات المشجعة. على الرغم من أن هذا مازال في مرحلة بدائية، إلا أنه من المتوقع أن يقود ذلك إلى تعديلات في الأعباء التي يتحملها المدرسون من أجل تسهيل النشاطات البحثية، بما يتضمن نشر المقالات في المجلات الأكاديمية المحكمة وحضور المؤتمرات الدولية. لقد أطلقت الجامعة أيضاً هذه السنة مجلة أكاديمية تعد ضمن الجامعة وهي منظمة داخلياً.

5.6 في مجال تطوير البرنامج يعتمد تقرير التقييم الذاتي على سجلات تحسين كافية للمنهج الدراسي أصدرها مكتب نائب مدير الشؤون الأكاديمية. لقد تم إصدار خطط التحسين وما يتبعها من طبعات المنهج الدراسي الخاص ببرنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال والتي تعتبر جديرة بالثناء.

5.7 تود اللجنة **الإشادة** بالنقاط التالية في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة:

- هناك مؤشرات على وجود محولات لتطوير هيئة المدرسين من خلال استخدام تقييمات احتياجات التدريب.
- يعتبر تطوير خطة الأبحاث من المؤشرات عن الطموح للوصول إلى الممارسة الجيدة.
- هناك دليل على وجود محاولة لتحسين جودة التعليم الأكاديمي وإجراءات المراجعة مؤخراً. لقد أثبت هذا من خلال المحاولة التي يقوم بها المدرسون لتطبيق إجراءات الجودة والخطوط العريضة لتطوير المنهج الأكاديمي المنبثقة حديثاُ (تشكيل "لجنة تطوير المنهج الأكاديمي"، والمسؤولة عن الاجتماعات الأسبوعية التي تعالج مسائل الجودة).
- هناك على ما يبدو محاولة، على نطاق عام، تقوم بها المؤسسة التعليمية للبدء بخطوات نحو تحقيق تطور في النشاطات البحثية، وبشكل خاص، من خلال بعض المبادرات مثل تطوير "خطة الأبحاث".
- هناك دلائل على وجود محاولات من قبل المؤسسة التعليمية لتطوير الهيئة الأكاديمية من خلال استخدام المحاضرين الزائرين، وورشات العمل وجلسات التدريب على برامج تقنية المعلومات. يدعم استخدام تحليل احتياجات التعليم، الدليل على وجود مثل هذه الممارسة.

- هناك بعض الأدلة على وجود محاولات للحصول على تغذية راجعة من الطلاب حول البرنامج، على سبيل المثال من خلال "مسح رضا الطلاب".

5.8 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة القسم بما يلي:

- تكوين سياسة رسمية من أجل تطوير الهيئة الأكاديمية والتحسين المهني المستمر.
- تقديم دليل موثق على وجود إستراتيجية وسياسة مطبقة تسمح باستخدام أسلوب التشاور الرسمي المستمر مع الشركاء الخارجيين مما يجعل لهم دور يتعلق بإدارة البرنامج ومراقبته وتقييمه.
- إنشاء وتوثيق وتطبيق سياسة رسمية لتطوير طاقم المدرسين ومنحهم الحوافز من أجل التطوير المهني المستمر والتخطيط والتطبيق.
- مراجعة أوضاع أعباء العمل الحالية التي يتحملها المدرسون الأكاديميون والتي يمكن (بشكل روتيني) أن تعطيهم فرص إستراتيجية (كافية) من أجل التطوير المهني المستمر، بما يتضمن الأبحاث الأكاديمية المنضبطة والموجهة وما يتعلق بها من النشاطات المتخصصة (مثال: تقنية المعلومات، الإدارة، إدارة الموارد البشرية، التسويق، التمويل).
- مراجعة مراحل خطة مراجعة جودة وتحسين البرنامج، حيث يبدو للجنة المراجعة، أن الأفق الزمني للتخطيط الإستراتيجي هو بشكل رئيسي "للعام القادم"، أكثر منه للسنتين أو السنوات الثلاث القادمة.
- بما يتعلق بإدارة البرنامج، تقديم المزيد من الفرص من أجل المشاركة بصورة أكبر، من قبل المدرسين وممثلي الطلاب والشركاء الخارجيين الأساسيين. يبدو للجنة المراجعة أن هناك تركيز على سلطة العميد (العمداء) ورئيس (رؤساء) الأقسام، أكثر منه على الأكاديميين من الصف الأول، والمدرسين ذوو الصلة، والطلاب. على سبيل المثال، ظهر، على ما يبدو، أنه لا توجد لجنة رسمية للبرنامج، تضم أولئك المدرسين، مع ممثلين عن الشركاء الخارجيين.
- تطوير نظام شامل من أجل الحصول على التغذية الراجعة عن جودة البرنامج من أجل الاستفادة منها عند تصميم البرنامج والمقررات في المستقبل، والاستفادة منها في

إستراتيجيات التعليم والتعلم، والاستفادة منها في الممارسات المهنية وذلك كقاعدة مستمرة لتحسين الجودة وتطوير البرنامج.

- إعادة توجيه تقييم جودة البرنامج وفعاليات التقييم بعيداً عن التركيز على العمليات الإدارية باتجاه السياسات والإجراءات والممارسات المرتكزة على الجانب الأكاديمي.
- تضمين عمليات المراجعة والتقييم المستمرة بشكل رسمي من أجل تحسين نوعية المعايير الأكاديمية وأداء هيئة التدريس وكفاءته وذلك حتى تصبح عمليات البرنامج الأكاديمية وفعالياتها "ملائمة للهدف المطلوب".
- تأمين قاعدة يمكن بواسطتها لمدرسي البرنامج أن "يمتلكوا" ناصية عمليات الجودة وعمليات تحسين الإدارة والفعاليات التابعة لها. التأكد من أن والشركاء الأساسيين للبرنامج والجامعة يمتلكون فكرة أن مراقبة وتحسين الجودة والإجراءات والفعاليات هي أمور تقع على عاتق الهيئة الأكاديمية الداخلية، وليست أمور تنفذها، من أجلهم، وكالات خارجية.
- تضمين المعايير الأكاديمية المحسنة، والمراجعة المستمرة للعمليات والإجراءات من أجل تحسين جودة أنظمة البرنامج، بشكل رسمي.
- يجب أن يُدفع ضمان الجودة بالمراجعة المستمرة للممارسات الأكاديمية، المقواة من خلال المقايسات والمعايير الخارجية (بما فيها العالمية). على الكلية والجامعة أن تحسن من أنظمة المقايسة من أجل تقييم المعايير الأكاديمية.

5.9 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنّ البرنامج **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بفعالية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* أبريل لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

لا توجد ثقة في برنامج بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال المقدم من قبل جامعة AMA العالمية – البحرين.